



المرأة والنزاعات المسلحة في الساحل الأفريقي

إعداد/ مصطفى عماد شبيب

٢٤ أغسطس ٢٠٢١

المرأة والنزاعات المسلحة في الساحل الأفريقي

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهليه - مشهرة برقم ٦٣٣٧ لسنة ٢٠٠٥ - غير حزبيه

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: [/https://www.fdhrd.org/ar](https://www.fdhrd.org/ar)

ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD



المقدمة

تعيش المرأة الساحلية في أسوأ عيشة بين نساء القارة الإفريقية حيث تنتشر النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، وتسود حالات عدم الاستقرار والحرب الدائبة ضد الجماعات المتطرفة أو حتى الحروب فيما بينها. وكذلك تعاني تلك المنطقة من الفقر الشديد في الموارد الطبيعية بسبب سرقة تلك الجماعات لها، مما يؤثر بالسلب على الحق بالحياة للمواطن الساحلي وشعوره بعدم الأمان.

ويسبب ذلك ضعفًا لمؤسسات الدولة الوطنية في القيام بأدوارها الرئيسية، والحفاظ على سيادة الدولة. فالتدخلات المكثفة والجهود الدولية للمشاركة في الحرب ضد انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي لم تضع حدًا من الانتهاكات النسوية المتسلطة.

على الرغم من أن حقوق المرأة غالبًا ما يتم التعامل معها كعامل قليل الأهمية في تحليل التطرف العنيف في منطقة الساحل، فمن المهم الاعتراف بالجهود الكبيرة التي تبذلها الجماعات المتطرفة العنيفة للسيطرة على النساء والتأكد من امتثالهن للمعايير السلوكية للفكر الجهادي. وبالتالي، فالتصور الشائع هو أن النساء مجرد ضحايا لأعمال العنف وللقواعد التي تفرضها الجماعات المتطرفة العنيفة يستحق مزيدًا من التحليل المتعمق.

يهدف هذا التقرير إلى استكشاف الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على حقوق الإنسان. ومنه يسعى التقرير لفهم مدى الانتهاكات التي تحدث للمرأة في تلك المنطقة المرتبطة بالتطرف العنيف، والتدليل على ذلك ببعض الإحصائيات. ويوضح التقرير في النهاية بعض الجهود الإقليمية والدولية للحد من هذه الانتهاكات ورفع مستويات مساواة المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا.

أولاً: التأثيرات السياسية والأمنية على حقوق الإنسان في الساحل الإفريقي

تواجه دول الساحل الإفريقي العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي تنعكس على الحياة الاجتماعية وتؤثر بشكل أساسي على أقل حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها الفرد. ومن أخطر التهديدات التي تستهدف الأمن الإنساني في المنطقة انتشار

التمرد والجماعات الإرهابية وتغلغلها بصورة واضحة في الشئون الداخلية. فحول هذه المنطقة لم تتمكن منذ استقلالها من بناء الدولة الوطنية ذات المؤسسات السياسية المستقرة، ولذلك تظل معرضة لأزمات سياسية وأمنية مزمنة.

انتشرت الجماعات الإرهابية منذ عام ٢٠١٢ وأصبحت الهجمات الإرهابية يومية في دول الساحل الإفريقي وتهدد سلامة وأمن المواطنين وتنعكس بالسلب على حقهم في الحياة. وتُصنّف المنطقة بأنها أكثر المناطق هشاشة في العالم بعدم قدرة دولها للتصدي لمشاكل الفقر، ونقص الغذاء، وتغير المناخ، والهجرة الغير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات. مما يجبر المحليين على النزوح والهروب إلى الحدود. فوفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) نزح ما يقرب من ٧٠٠٠ شخص من منطقة "تيلابيري" بغرب النيجر إثر الهجمات الإرهابية. كما أشار تقرير مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) لعام ٢٠٢٠، إلى ارتفاع عدد النازحين داخليًا في بوركينا فاسو إلى ٨٣٨,٥٤٨ نازح عام ٢٠٢٠. وفي مالي إلى ٢١٨,٥٣٦ نازح. وفي النيجر إلى ٢٢٦,٧٠٠ نازح.

قد يضطر عدد كبير من الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. وتشير الإحصائيات إلى أن هناك ٤١ مليون شاب يائس تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وهم يواجهون خطر التعرض للتجنيد من قبل الراديكاليين المتطرفين أو إجبارهم على الهجرة. ويعانى حوالي ٦٠٪ من الشباب من البطالة مما يدفعهم للانخراط في شبكات تهريب السلاح والمخدرات المرتبطة بالإرهاب.

وتنشط في هذه المنطقة (بشكل خاص في المثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو) جماعات إرهابية كثيرة تدين بولائها إلى تنظيمات القاعدة وداعش وبوكو حرام وتأخذ لنفسها مسميات عديدة مثل: جماعة نصره الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وحركة الجهاد والتوحيد. وقد انتقلت للساحل الإفريقي الجماعات المقاتلة التي فشلت في قتالها في الشرق الأوسط من بعد عام ٢٠١٤. وفي ذات الوقت تتنافس هذه الجماعات فيما بينها على بسط نفوذها والسيطرة على الموارد واستقطاب الشباب. حيث شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٠ حربًا شاملة بين تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة نصره الإسلام، وسجل موقع بيانات الأحداث والصراع المسلح (ACLED)، ٣٤ اشتباكًا مسلحًا بين الجماعتين، مما أدى إلى

مقتل أكثر من ٣٠٠ مُقاتل في ظل الخلافات بين هذه الجماعات حول عملية توزيع الفدية من الرهائن، والبعض الآخر حول الاختلافات المذهبية والعقائدية.

وقد شن الإرهاب في الساحل الأفريقي خلال عام ٢٠٢٠، ٧١٠٨ هجوماً مُسلحاً ضد الجيوش الوطنية والمدنيين، ونتج عنها إزهاق ١٢٥١٩ روحاً. وأيضاً نتج عن محاربة الإرهاب والحركات المتمردة مقتل الرئيس التشادي إدريس دابي في أبريل من العام الجاري ٢٠٢١ بعد مشاركته في اشتباكات قرب العاصمة نجامينا.

وفي منتصف العام الجاري قررت فرنسا الإنسحاب من العمليات التي تقودها لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي لعدة أسباب منها التزايد المستمر للجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، وكذلك عدم رغبة المحليين في تواجد القوات الفرنسية التي تضع الشروط العديدة كأنهم تحت وصايتها. وقد رفض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الانقلابيين الذين حدث في مالي، وهدد بسحب قواته من المنطقة في حالة إجراء قادة الانقلاب اتفاق مع المتمردين الإسلاميين الذين تواجههم فرنسا.

ثانيًا: الوضع الإنساني للمرأة في الساحل الإفريقي

تحتوي منطقة الساحل الإفريقي نسبة كبيرة من الشباب والسيدات مما يعرضهم لضغوطات ومخاوف جراء الهجمات المسلحة التي ينفذها المتمردون. وقد حذرت الأمم المتحدة من أنه حوالي ٢٩ مليون شخص في الساحل الإفريقي يحتاجون إلى حماية ومساعدات إنسانية بزيادة حوالي خمسة مليون عن العام الماضي ٢٠٢٠.

ومن المعروف في حالات النزاع المسلح فإن حكم القانون ينهار، وتتنهد حرية التنقل، وتضعف المؤسسات والخدمات، مما يؤدي إلى نقص في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمعلومات والغذاء وسبل العيش. هذه الظروف تؤثر على النساء بشكل غير متناسب خاصة الأسر التي تعيلها نساء، فهي أكثر عرضة للإجهاد وأقل قدرة على امتصاص الصدمات بسبب عدم المساواة بين الجنسين والقيود الثقافية وتآنيث الفقر. حيث يؤثر النزاع على النساء والرجال بشكل مختلف، وتتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في أوقات النزاع.

يزيد الصراع في الساحل الإفريقي من تعرض المرأة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن المنظمات والميليشيات الإسلامية تستهدف النساء عمدًا.

وتقع النساء في الساحل ضحايا لهجمات وعمليات اختطاف ممنهجة، ويُجبرن على العبودية كرقيق للجنس ومُخبرات وحتى مقاتلات. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء المتنازعات يقعن ضحايا للاغتصاب والإكراه على الدعارة والحمل والإجهاض والتعقيم والزواج، فضلًا عن العديد من أشكال العنف الجنسي الأخرى. يؤدي ارتفاع المخاطر والتعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء النزاع إلى زيادة مشاكل الصحة الإنجابية، والتي تتفاقم خاصة مع عدم الوصول إلى الخدمات الصحية.

إن شرف المجتمع أو الأسرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنساء وأجسادهن، وأن استهداف أجساد النساء يُلحق ضررًا رمزيًا للمجتمع أو المجموعة العرقية التي تنتمي إليها الإناث، فالدافع الرئيسي للعنف الجنسي هو الوصم المجتمعي. فالعنف الجنسي هو الجريمة الوحيدة التي غالبًا ما يكون رد فعل المجتمع عليها هو وصم الضحية بدلًا من مقاضاة الجاني، لذا اعتاد العديد من الرجال على تطبيق تلك القاعدة من خلال العنف الجسدي مع النساء دون عقوبات، وأحيانًا بدعم من المجتمع الذي يدعمه ثقافيًا ويوصم الضحية بدلًا من الجاني وفي بعض الأحيان قانونيًا لعدم وجود قانون رادع في عدد كبير من الدول لجريمة العنف الجسدي والاعتصاب.

واستنتاجًا لما تم ذكره، فإنه من المتوقع أن تُحرّم المرأة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية، والاستبعاد والحرمان من التعليم والعمل العام، والزج بها في الزواج المبكر.

ثالثًا: واقع انتهاكات حقوق المرأة في أرقام وإحصائيات

بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن ٣٠٪ من النساء قد تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حياتهن منذ سن الخامسة عشر. كشفت دراسة متعددة البلدان أجرتها منظمة الصحة العالمية (WHO) بين النساء في سن الإنجاب أن معدل انتشار العنف الجنسي الشامل يتراوح بين ١٥٪ في المناطق الحضرية (مثل اليابان) إلى ٧١٪ في مناطق المقاطعات الريفية (مثل دول الساحل الإفريقي).

داخل منطقة الساحل تشكل النساء والفتيات نسبة كبيرة من السكان المشردين داخليًا واللاجئين. ففي بوركينا فاسو، ٥١٪ من النازحين هم من الفتيات تحت سن الرابعة عشر. وتعد

بوركيننا فاسو ومالي أيضًا من بين البلدان الستة الأولى من حيث انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

وهناك سبعون في المائة من النساء في النيجر تعرضن للضرب أو الاغتصاب من قبل أزواجهن أو الأب أو الأخ. وأيضًا بالنيجر، فتاة واحدة فقط من بين كل عشر فتيات تكمل تعليمها الثانوي. فالفتيات في الأسر الفقيرة يتسربن من المدرسة بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة، والحاجة إلى رعاية أطفالهن لأنهن يتزوجن في أغلب الأحيان ويصبحن أمهات في سن صغير جدًا.

في مالي، تم الإبلاغ عن ١٤٤٣ حالة عنف جنسي بين يناير وأغسطس ٢٠٢٠، منها ١٣٪ ارتكبتها جماعات مسلحة. وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية أن العنف الجنسي هو الشكل الأكثر شيوعًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي، قد زاد في المتوسط بنسبة ١٢٪ تقريبًا بسبب فيروس كورونا، مع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاستغلال الجنسي. ويتسبب هذا العنف في ضرر فوري وله آثار بين الأجيال، على سبيل المثال، أفادت المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مالي أنه في نفس الفترة المذكورة أن ما يقرب من ١٠٠ طفل ولدوا نتيجة للاغتصاب.

في بوركيننا فاسو ، تشير التقارير الواردة من هذا العام إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال قد ازدادا مع تزايد انعدام الأمن الجسدي والغذائي. الاتجار بالأشخاص، والعنف على أيدي الجهات المسلحة، والصدمات النفسية بسبب مشاهدة العنف هي أيضًا من بين المخاوف التي حدتها النساء والمراهقات والمنظمات.

تشير المعطيات العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ وخطط الاستجابة الإنسانية اللاحقة لبوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى أن ٢,٣ مليون امرأة وفتاة بحاجة إلى خدمات الوقاية من العنف الجندري وتخفيف المخاطر والاستجابة له. فكان ١,٢٪ فقط من طلبات التمويل عبر خطط الاستجابة الإنسانية للبلدان الثلاثة كانت من أجل العنف الجندري الاجتماعي بجانب الاحتياجات الاقتصادية والصحية.

رابعًا: الجهود الإقليمية والدولية للحد من الانتهاكات

سيحتاج قادة الحكومات والمنظمات الحكومية والمؤسسات غير الربحية والحلفاء الدوليون والمحليين على حد سواء إلى الاتحاد لحماية وتمكين النساء في الساحل الإفريقي. وتولي أجندة "المرأة والسلام والأمن" المعتمدة من طرف الأمم المتحدة اهتمامًا حثيثًا لقضايا المساواة بين الجنسين، مع الدفع باتجاه تدعيم أدوار المرأة في المجتمعات الإفريقية، ومناهضة العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله.

فأعلنت مجموعة دول الساحل الإفريقي في يوليو ٢٠٢٠ عن استحداث هيئة إقليمية لدى الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل خاصة بمتابعة قضايا المرأة و السهر على تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة ولها منسقيات وطنية بالدول الأعضاء تحت وصاية الوزارة المكلفة بقضايا المرأة، يتولى تنسيقها مسؤول من الوزارة. و تضم الهيئة ممثلين عن المجتمع المدني و البرلمان و المرأة الريفية.

وفي يوليو ٢٠٢١ نادت قرينة الرئيس الموريتاني الدكتورة مريم فاضل بحق المرأة في دول الساحل الإفريقي للمشاركة في مجالات الأمن والعدالة. ودعت قرينة الرئيس الموريتاني القائمين على قطاعي العدالة والأمن وقادة الأركان العسكرية والأمنية إلى تشجيع مشاركة النساء في هذه المهن والعمل على تذليل العقبات التي تعترض ذلك. و تأتي المبادرة الموريتانية على رأس أولوية دول الساحل في ظل ارتفاع نسب الانتهاكات وعدم المساواة الجندرية تحت النزاع المسلح الذي سود المنطقة.

قد نظمت أمانة منطقة الساحل وغرب إفريقيا ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوارًا بعنوان "DevTalk"، وتطرق لبعض الاستراتيجيات، مثل: المزيد من أنشطة التوعية الجنسانية في الخدمة العسكرية، تعاون أفضل وإدماج المجتمعات والزعماء الدينيين والمنظمات الدينية، تتضمن الاستجابة متعددة القطاعات للعنف الجنسي مجموعة من الخدمات الشاملة للضحايا والناجين والتي تهدف إلى الحد من آثار وعواقب الممارسات الضارة ومنع المزيد من الصدمات.

بالإضافة، لذلك يُموّل البنك الدولي "مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل الإفريقي"، وتنفذه حكومات بنين وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا

والنيجر. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات المراهقات وفرص حصولهن على خدمات ذات جودة عالية للتعليم والصحة الإنجابية وصحة الطفل والأم. يجري تنفيذ هذا المشروع بدعم فني من صندوق الأمم المتحدة للسكان بتمويل قيمته ٢٩٥ مليون دولارًا من المؤسسة الدولية للتنمية (وهي ذراع البنك الدولي المعني بمساعدة أشد بلدان العالم فقرًا). وأخيرًا، هناك مبادرة المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا ضمن استراتيجية التنمية الإفريقية ٢٠٦٣، ووضعت برامج مجدية للتنفيذ لوضع حد لانتهاكات المرأة الإفريقية. وتهدف هذه المبادرة لتسوية وتمكين القوة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الإفريقية ومشاركتها في قضايا الأمن والسلم داخل مجتمعاتها بصورة أكبر.

الخاتمة

لعل هذه الانتهاكات المتعمدة في حقوق المرأة في القارة الإفريقية بشكل عام، وفي الساحل الإفريقي بشكل خاص هي نتاج سياسات الحقبة الاستعمارية التي كانت منحازة جنديًا. حيث تواجه النساء في دول الساحل الإفريقي انتهاكات لحقوق الإنسان لا مثيل لها في أماكن أخرى من العالم. على الرغم من تنوع المنطقة، فإن نساءها يشاركون إلى حد كبير تجارب التمييز الجنسي والاعتداء والعنف الجنسي، والتهميش السياسي، والحرمان الاقتصادي.

وفي ظل ظروف فيروس كورونا لا تزال الاستجابة الإنسانية في منطقة الساحل الوسطى لا تعطي الأولوية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره. ورغم المبادرات والأنشطة المتعددة في مجال المساواة الجندرية، إلا أنه المرأة الساحلية تفتقد للأمان والسلام نتيجة النزاعات العسكرية المسيطرة على طبيعة المنطقة.

وأخيرًا، لا يمكن الحد من تلك انتهاكات في حقوق المرأة، إلا من خلال رفع مستويات التعليم المجان لهن في تلك المنطقة، حيث يترتب على ذلك أجيالًا مُدرّكة لنبذ العنف والتطرف، ومنه خلق توعية شاملة في البيئات التي ينتشر بها الفقر.